

وكلاء الجزائر ودورهم في تفعيل الحركة السياسية والتجارية بين الجزائر وتونس خلال القرن
18م على ضوء وثائق الأرشيف الوطني التونسي

Algerian agents and their role in activating political and commercial activity between Algeria and Tunisia in the 18th century, in light of the documents from the Tunisian National archives

1- سحابات زهيرة*، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر)

zahirasehabat@gmail.com

تاريخ النشر: 2025 / 12 / 31

تاريخ القبول: 2025 / 12 / 14

تاريخ الاستلام: 2025 / 11 / 09

ملخص:

يدور موضوع الدراسة حول " وكلاء الجزائر ودورهم في تفعيل الحركة السياسية والتجارية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م على ضوء وثائق الأرشيف الوطني التونسي" حيث شكل المجالان السياسي والتجاري رابطاً مهماً في التواصل بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م، ولتنشيط هذا الرابط والعمق بينهما ظهر ما يعرف بالوكلاء والذين كانوا بمثابة الوسيط والمحرك الفعلي للعلاقات بينهما، وعلى هذا الأساس وضعنا جملة من التساؤلات سنحاول الإجابة عليها في دراستنا هذه ومن بينها: من هم الوكلاء الجزائريون في تونس، وفيما تمثل نشاطهم السياسي والتجاري داخل الفضاء التونسي؟ وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على وثائق الأرشيف التونسي الذي كشف لنا الغطاء عن دور الوكلاء المهم في تسيير أمور ومصالح الإيالة الجزائرية داخل المجال التونسي، كما كانوا يؤدون مهامهم التجارية بحيث ساهموا في تنشيطها من خلال تفعيل ظاهرة تسويق المواشي الجزائرية في أسواق الإيالة التونسية.

كلمات مفتاحية: الوكلاء، الجزائر، تونس، الأرشيف، التجارية.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

This study focuses on "Algerian agents and their role in the development of political and commercial activities between Algeria and Tunisia in the 18th century, as revealed by Tunisian archives." The political and commercial spheres constituted a crucial link in communication between Algeria and Tunisia during the 18th century. To strengthen and deepen these ties, certain agents emerged, acting as intermediaries and driving forces behind bilateral relations. Based on this observation, we have formulated several questions that we will attempt to answer in this study, including: Who was the Algerian agent in Tunisia, and what was their political and commercial activity within the Tunisian sphere? To answer these questions, we relied on Tunisian archive documents, which revealed to us the important role of the agents in managing the affairs and interests of the Algerian province within the Tunisian sphere, as they performed their commercial duties, contributing to its revitalization by activating the phenomenon of marketing Algerian livestock in the markets of the Tunisian province.

Keywords: Agents; Algeria; Tunisia; Archives; commercial.

مقدمة

شكل النشاط السياسي والتجاري دورا مهما في تمتين الروابط بين الإيالتين الجزائرية والتونسية خلال العهد العثماني وخاصة خلال القرن الثامن عشر ميلادي، ولتفعيل وتنشيط هذين المجالين ظهر ما يعرف بالوكلاء الذي أوجدته الإدارة الممثلة لإيالة الجزائر بتونس لتسيير شؤونها داخل الفضاء التونسي مقابل مجموعة من الإمتيازات، ومما فعل دورهم ووسع نشاطهم هي الإنتصارات التي حققتها إيالة الجزائر على تونس على عدة فترات متقطعة والذي كان رهينة شروط اقتصادية ، وعلى هذا الأساس قدمت لهم تسهيلات تجارية وإمتيازات عينية، حيث أصبح النشاط التجاري مع تونس يضمن لها موردا اقتصاديا هاما، ولدراسة هذا الموضوع إعتدنا على الأرشيف الوطني التونسي الذي أعطى صورة متكاملة الملامح حول دور الوكلاء الجزائريين في تونس، ومساهماتهم في تفعيل الجانبين السياسي والإقتصادي بين الإيالتين.

وعلى ضوء ذلك وضعنا الإشكال الآتي: من هم الوكلاء الجزائريون في تونس، وفيما تمثلت نشاطاتهم السياسية والتجارية بالإيالة التونسية؟ وهل تأثرت الحركية التجارية بالعامل السياسي؟

1. ترجمة لمصطلح الوكيل لغة واصطلاحاً:

1.1. لغوياً: الوكيل بمعنى أدق هو الذي يقوم بأمره وسي وكيلاً لأن موكله قد أوكل إليه

القيام بأمره فهو موكل وإليه الأمر، والوكيل على هذا القول فعيل بمعنى مفعول. والوكيل معروف يقال وكلته بأمر كذا توكيلاً¹.

2.1. إصطلاحاً: هو الذي يسعى في عمل غيره وينوب عنه فيه ومنه الوكيل لدى المحاكم في

الاقتصاد السياسي، وهو شخص يعمل لحساب آخر بمقتضى عقد توكيل ويتعاقد بإسمه الخاص وجمع لفظه وكيل وكلاء²، وعليه فإن الوكلاء يعينون كواسطة لتحريك العلاقات الدبلوماسية وتنشطها بين البلدان.

3.1. الوكيل في الجزائر العثمانية : فهو عبارة عن موظف يعين من طرف الحكومة في

الجزائر ليكون نائباً عنها في الخارج سواء في إحدى الإيالات العثمانية أو الدول الأوروبية ليتفانى على خدمة مصالحها المتنوعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية³، ومن هذا المنطلق فإن تواجد هؤلاء الوكلاء بإيالة تونس مرتبط بوجود علاقات سياسية وتجارية بينهما، بحيث تكون لهم مجموعة من المهام والوظائف التي يقومون بها.

ولهذا وجد الوكيل الجزائري في تونس لتكون له تقريبا نفس مهام بما يسمى بالقنصل، أما تاريخياً فالوكيل هو موظف تعينه حكومة الجزائر في العهد العثماني ليكون نائباً عنها في إحدى الإيالات العثمانية أو المدن الأوروبية، ليسهر على خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويسلم له من طرف الحكومة وثيقة بمثابة توكيل رسمي، يذكر فيه تفاصيل الصلاحيات الموكلة إليه وتعتبر تلك الوثيقة بمثابة اعتماد رسمي للوكيل لدى سلطات البلد الموجود فيه، وقد كان الوكيل يقوم بنفس الأدوار التي يضطلع بها الدبلوماسيين في عصرنا، خاصة إذا ما علمنا أن أصل لفظ الدبلوماسية مشتقة من كلمة دبلوما Diploma اليونانية والتي اشتق منها كلمة دبلوم Diplome والتي تعني أساساً

¹- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، د ط، القاهرة، د.س، ص4910.

²- مایسة حراش وقدر عبد المجید، "وكلاء الجزائر في مدن الأناضول خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق الأرشيفية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، مج08، ع1، مارس2021، ص230.

³- نفسه، ص230.

الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة وتمنح حاملها مزايا معينة، تماما مثل مخطوط التوكيل الذي أصدره الباشا حسين لأحد الوكلاء بأزمير، والوكلاء كانوا يشكلون النموذج الأول للدبلوماسية الجزائرية¹. وفي ضوء هذه المعطيات يتضح لنا أن وجود وكلاء جزائريين في تونس كان له طابع دبلوماسي بحيث كان يعول عليهم في تسيير مصالح الإيالة الجزائرية في تونس في مختلف الميادين والمجالات، والسؤال المطروح هنا: كيف يتم تعيين هؤلاء الوكلاء في تونس؟

2. طريقة تعيين الوكلاء الجزائريين في تونس:

لم نثر على وثيقة أرشيفية تبرز أو توضح طريقة تعيينهم خلال الفترة المراد دراستها، ولكن غالبا يعين الوكلاء الجزائريين في مختلف الإيالات العثمانية أو حتى لدى الباب العالي، من خلال تسلمهم من طرف الحكومة مخطوط بمثابة اعتماد توكيل لهم، ويحتوي على تفاصيل الصلاحيات الموكلة له، وذلك المخطوط بمثابة إعتداد رسمي للوكيل لدى سلطات البلد الموجود به، وللوكلاء مقرات يسكنونها حيث جاء في سياق حديث الرسائل عن مكان إقامة الوكلاء، وتتكون الوكالات الجزائرية في الخارج من رئيس الوكالة وهو الباش داي، بالإضافة إلى موظفين مختلفين كالمسؤولين عن الرايات الجزائرية هناك، وإحاطتها بالإهتمام لإثبات مدى قوة الإيالة²، كما يتكفلون بالإشراف على مصاريف الضيوف القادمين من الجزائر إلى تونس الذين ينزلون بباردو وبدار الضيوف في تونس³، وعليه فإن تعيينهم يكون بقرار من السلطة الحاكمة مع تقديم مجموعة من الإمتيازات بإعتبارهم يولون منصب دبلوماسي مهم يعمل على تقوية العلاقات الخارجية.

3. إمتيازات الوكلاء الجزائريين في تونس:

أعطى للوكلاء الجزائريين بتونس جملة من الامتيازات نظير عملهم الدؤوب في تسيير مصالح الإيالة الجزائرية داخل المجال التونسي وفي مختلف الميادين، ولهذا فإن تواجدهم بها كان يضمن بهم قضاء حوائجها، ولهذا نراهم يتسابقون من أجل تقمصها في الإيالات العثمانية، ومن أوجه الإستفادة

¹ - سيدي أحمد بن نعماني، "وظيفة وكيل الجزائر لدى الدولة العثمانية وبعض إيالاتها من خلال بعض وثائق الرصيديين العثمانيين الموجودين في الجزائر"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية،

جامعة الجزائر مج1، ع1، جانفي 2013، ص199

² - مایسة حراش وقدور عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص230، 231.

³ - حبيبة محيد، العلاقات التجارية بين إيالي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2015-2016، 60

من تلك الوظيفة إعفاء سلع الوكلاء الخاصة من دفع رسوم نقلها على متن السفن الجزائرية، وحصول الوكلاء على نسبة عادة ما تكون 10% من مختلف العوائد¹، وعلى هذا الأساس نراهم يسعون إلى تولي هذه المناصب التي تدير عليهم بمنافع كبيرة بالرغم من المهام الصعبة أحيانا التي توكل إليهم.

وفي نفس السياق أيضا فإن حكام تونس أيضا كانوا يوفرون للوكلاء وضيوفهم مؤونة شهرية ومثال ذلك فقط ذكر في الوثيقة رقم 64 بيان به مجموع المؤونة التي خرجت لوكيل قسنطينة وبها 26 رطل لحم و 4 أرطال سمن ورطلين ونص أرز وغيرها من المواد²، وذكر في وثيقة أخرى أيضا رقم 58 مكتوب من الدولاتي حسين باشا الجزائر إلى حسين باشا يشكره فيه على المؤونة لوكيل دولة الجزائر بتونس، كما أشاد بشيم وخصال حسين باشا³، وهذا ما يثبت مكانتهم سواء لدى بايات تونس أو حتى حكام الجزائر.

ومن بين الإمتيازات المقدمة للوكلاء أيضا أنهم كان لهم نصيب من الإحسانات التي كان يقدمها بايات تونس كعرف دبلوماسي، وهذا ما يثبته الجدول التدعيي الآتي نموذجا للإحسانات التي كانت تقدم للوكلاء أو حتى ضيوفهم:

جدول تدعيي يشمل بعض الأشخاص الذين شملهم الإحسان التونسي عام 1189هـ/1775م⁽⁴⁾:

صاحب الإحسان	قيمة الإحسان
إحسان سيار باي الغرب وخمس ريات لخدمه	490 ريال
إحسان لثلاث دواير قدموا مع علي فريكج	100 ريال
إحسان لقايد البقر على يد علي فريكج	50 ريال
إحسان للفقيه محمد بن عبد العظيم القسنطيني	60 ريال
إحسان للسيار قدم من الحاج مسعود بن زكري	490 ريال
المجموع	1190 ريال

مما يلاحظ في الجدول الآتي لسنة 1775م أنه أعطي للسيار القادم مع الوكيل الحاج مسعود بن زكري مال قدره 490ريال وإحسان لقايد البقر على يد الوكيل علي فريكج قيمته 50 ريال، كما أعطي

¹- سيدي أحمد بن نعماني، المرجع السابق، ص 206.

²-الأرشف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223الملف 384 الوثيقة رقم 64.

³-الأرشف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 الوثيقة رقم

58.

⁴-الأرشف الوطني التونسي. الدفتر الجبائي رقم 2144 وثيقة 201.

إحسان لثلاث دواير قدموا مع الوكيل علي فريخ 100 ريال¹، فتكشف لنا الوثيقة أن السيار قد أخذ أكبر إحسان بسبب وظيفته ومكانته لدى الوكلاء والحكام، والهدف من تقديم بايات تونس لهذه الإحسانات سواء للوكلاء أو ضيوفهم هو إستجلاب المحبة والمودة والإحترام وكسب حلفاء لهم بإعتبارهم لهم نفوذ لدى الحكام الجزائريين وبالتالي يكسبون وساطة لصالحهم. ووفقا لهاته الرؤية ومن الإمتيازات الممنوحة لهم يتضح لنا أن للوكلاء للجزائريين مكانة مهمة وفاعلة في الفضاء التونسي، حيث يشكلون المحرك الفعلي للعلاقات بين الإيالتين الجزائرية والتونسية مما عمقوا الترابط المجالي بينهما خلال القرن الثامن عشر ميلادي، وأمام هذه الإمتيازات المقدمة للوكلاء الجزائريين في تونس، نطرح التساؤل الآتي: ماهي أهم الأدوار التي قام بها وكلاء الجزائر في تونس، وكيف نشطوا الحركة السياسية والتجارية بين الإيالتين؟

4. دور ومهام الوكلاء الجزائريين في تونس:

اختلفت وتنوعت مهام الوكلاء الجزائريين في تونس خلال القرن 18 م، واعتمادا على الوثائق الأرشيفية التونسية التي بين بحوزتنا سنرصد مجموعة من المهام كان وكلاء الجزائر يقومون بها داخل المجال التونسي، وفضلنا أن نعرض مهام كل وكيل على حدى لتبيان دوره ومهامه، ولقد جاءت كالاتي: - ما بين أيدينا وثيقة أرشيفية اتخذناها نموذجا لإبراز مهام الوكلاء الجزائريين في تونس، ففي الجانب السياسي، نرى أن الوكيل الجزائري في تونس كان بمثابة الوسيط بين حاكم الجزائر وبايات تونس، ففي مراسلة من عثمان باي إلى وكيل الجزائر بتونس سي الحاج مالك يطلب منه إقتراض مبلغ مالي قدره 10.000 ريال دورو²، مع العلم أن هذه الوثيقة تعود لبدايات القرن 19 م وبالضبط سنة 1803 م/1218هـ، ولكنها دلالة على أنه كان هناك مناخ من التفاهم بين الإيالتين.

- وفي سياق آخر يظهر لنا دور وكلاء الجزائر في الجانب الدبلوماسي، واتضح لنا ذلك من خلال توسطهم وتدخلهم في ضبط العلاقات التونسية الأمريكية وهذا بعد محاولة الجزائر عقد هدنة بينهما، حيث سارع وكيل الجزائر بتونس للتأثير على باي تونس حمودة باشا بحكم أنهم قد وعدهم بإستعمال نفوذه لدى الباي التونسي وهذا أثناء زيارته للجزائر، وعليه فإن للوكيل سلطة وكلمة نافذة لدى الباي التونسي، وهذا ما أكده دوفواز القنصل الفرنسي السابق بتونس حيث قال في إحدى رسائله «إن وكيل

¹ - الأرشيف الوطني التونسي. الدفتر الجبائي رقم 2144 وثيقة 201.

² - الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 04. للمزيد من التفاصيل ينظر الملحق رقم 02.

الجزائر في تونس يمكنه تنفيذ أوامر الداى فيها ¹، ولقد قدمت هدية للحاج علي وكيل الجزائر في تونس الذي وصل إلى الجزائر في 28 أكتوبر 1795م جالبا معه الضريبة السنوية التي تدفعها الإيالة التونسية إلى الجزائر، ولقد فاتحه في الموضوع أيضا الداى، ولقد وعده الوكيل الحاج علي بأن يتحدث مرة أخرى مع الباى التونسي ويحصل على هدنة، وهذا ما حصل بالفعل وتمتد الهدنة ثمانية أشهر بضمنان الداى حسن ²، وهذا بعد إجراء عدة مباحثات لإقناع الباى حمودة بقبول مشروع المعاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمت في شهر مارس 1799م ³، الواضح أن الوكلاء كان لهم دور مهم ونفوذ واسع داخل البلاط التونسي من جهة فإن الوكلاء هم من أقنعوا حمودة باشا بتوقيع الهدنة ومن جهة أخرى فإن حسن داى الجزائر هو من أملى شروط الهدنة، ولهذا فإن المعاهدة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية فرضت فرضا على حمودة باشا من طرف داى الجزائر، وخاصة أن الوكلاء كانوا يعتبرون العين الساهرة للجزائر داخلها.

-وفي نفس السياق تكشف لنا وثيقة أرشيفية أخرى أن الوكلاء كان لهم دور في معالجة القضايا الجزائرية داخل الإيالة التونسية وكان حكام الجزائر يعولون عليهم كثيرا، ومن بينها قضية هروب وفرار عساكر الجزائر عبر الأراضي التونسية وإن كانت الوثيقة ترجع ل بدايات القرن 19م ولكن تثبت لنا دور الوكلاء السياسي، حيث أرسل الداى حسين رسالة إلى باى تونس حسين باى عام 1827م يطلب منه ألا يسمح بمرور الجنود الجزائريين الفارين وضرورة تسليمهم إلى وكلائها بتونس ⁴، لأن الوضع السياسي بالجزائر لم يكن بأحسن أحواله، خاصة إثر توتر علاقاتها مع فرنسا والدول الأوروبية، ولهذا كانت تونس تتحاشى النزاع مع الجزائر وخاصة في هذه القضية بالذات.

-كما كان للوكلاء مهمة أخرى وهي جلب الأخبار لحكام الجزائر من خلال وكلاء تونس، مثلما حصل أثناء الحصار الفرنسي للجزائر لما أرسل نائب وكيل الجزائر في تونس مصطفى بن صابر إلى وكيل الخرج

¹ -عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين حكام الجزائر وتونس في القرن 18م- 12هـ، دار الأمل للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2017، ص 262.

² -كاثكارت، مذكرات أسير الداى كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب ، تر: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1982، ص ص 220، 221.

³ -ألفونس روسو، الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر ، تروتق: الوافي عبد الكريم، منشورات جامعة قاريونس، ط1، ليبيا، 1992، ص 267.

⁴ -أ الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 ملف 384، وثيقة رقم 55.

يخبره بوصول سفينة حربية من أزمير إلى تونس وعلى متنها جنود متطوعين للجزائر لكن السفن الفرنسية اعترضتها على العودة لتونس¹.

-وفي جانب آخر تتمطط الأحداث المتشابكة فيما يخص القضايا الجزائرية في تونس، فهناك قضية تخص الرعايا الجزائريين حيث كانوا يتصرفون بتصرفات غير لائقة عندما ينزلون ضيوفا لدى الوكلاء، ولقد تحدث بهذا الشأن ابن الضياف حيث قال أن أهل الجزائر يدعون السرقة والنهب في تونس ويطالبون عقوبتهم بمجرد الدعوى، حتى أن رسلهم لما تنزل بباردو وباردال الضيوف بتونس ويلاقى المأمورون بهم -أي الخادمين بشؤونهم- من شدة التعسف والعنف، وهذه التصرفات كانت تزعج باي تونس حمودة باشا خاصة بعد شكاية الرعايا التونسيين من هذه التصرفات فيقول لهم «لم اجد من أتحمز به منكم على دفع هذا الضيم» فتنفعل نفوسهم حتى توغرت صدورهم واشتملوا على بغض الجزائريين²، الواضح أن الوكلاء كان لهم صيت كبير وسلطة، ولعل النفوذ الجزائري بتونس خلال هذه الفترة جعل حمودة باشا باي تونس آنذاك يعجز عن ردعهم أو حتى التقليل من سلطتهم، ولكنه لن يبقى راضيا لهذه الممارسات ونراه يسعى للتخلص منها في بدايات القرن 19م

وفي هذا الشأن أيضا تحدث صاحب المرأة: حمدان خوجة وقال أنه مع سنة 1801م كان عائدا من إسطنبول صحبة خاله، وكان قد نزلا بتونس وأقاموا فيها أسبوعا، فقام باي تونس المسى يوسف خوجة بدعوتهم لبيته، وأثناء تبادل أطراف الحديث اشتكى من التجاوزات التي يقوم بها الوكلاء الجزائريين في تونس وحتى المحيطين بهم³، وفي ضوء هذه المعطيات يتضح لنا أن التجاوزات الصادرة من الوكلاء وضيوفهم تدل على أنهم كانوا يتمتعون بخلاف دورهم الكبير في تسيير أمور الإيالة الجزائرية في تونس إلا أنهم كانوا يقومون بتصرفات وتجاوزات كانت أحيانا تعصف بمجرى العلاقات السياسية بين الإيالتين، خاصة أن تونس كانت تتغاضى عن هذه التجاوزات مما يحجم شخصهم ومكانتهم.

-أما في الجانب التجاري فلقد عملت مهمة الوكلاء دورا هاما في تنشيط هذا الجانب، وهذا من خلال بيع وتسويق المواشي الجزائرية في المجال التونسي ولهذه التجارة نوعان تجارة خاصة بالحكام أي

¹ - صرهودة يوسف، "وكلاء إيالة الجزائر في أزمير وأواخر الحكم العثماني دراسة في الأدوار والمهام"،

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 (الجزائر)، مج 21، ع 2، ديسمبر 2020، ص 273.

² - أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مروتع: أحمد

الطويل، ج 3، الدار التونسية للنشر، د ط، تونس، 1979، ص 40.

³ - حمدان خوجة، المرأة، تق وتغ وتغ: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، د ط، الجزائر، دس،

بداي الجزائري وباي قسنطينة بالدرجة الأولى وتجارة خاصة بالجزائريين، ولقد سعوا إلى توزيعها لتشمل كل أسواق تونس وتوزيعها يختلف على حسب تارة منتظم وتارة أخرى غير منتظم، وهذا وفق تقييدات موثقة فيها العدد والسعر والصيغة، وعليه فإن للوكلاء دور تجاري مهم في تلك الفترة، وهذا ما كشفته لنا مختلف الوثائق الأرشفية التونسية.

-تكشف لنا التقييدات والدفاتر الجبائية التي بين أيدينا أن الوكيل الحاج محمد القسنطيني سعى بشكل كبير إلى تسويق الماشية الجزائرية في تونس وهذا ما تبرزه الوثيقة التالية والمؤرخة في عام 1171هـ/1756م وهو تقييد به مصروف دفع للحاج محمد القسنطيني وكيل الجزائر في حق بيع ماشية البقر وقد قدر المبلغ المقبوض 10161 ريال¹، وما استرعى إنتباهنا هنا كميات البقر المرسلة في هذه الفترة بالذات والواضح أن حملة 1756م التي انتصرت فيها الجزائر على تونس قد أثرت بشكل كبير على هذه التجارة والتي عادت بالربح السريع على الجزائر.

-وحسب ما تشير إحدى التقييدات المؤرخة في 1758م أن الوكيل علي فريكح قد جلب معه أيضا 1488 رأسا من البقر إلى تونس ثم قام بتوزيعها على مختلف المواطن والأسواق التونسية للبيع، ولقد وزعت على منطقة قلبية والمنستير وصفاقس وتبرسق ومنطقة ماطر وغيرها من المواطن التونسية²، وبعد توزيعها على يد القياد في مختلف مواطن الفضاء التونسي وبيعها كلها سيتم قبض مالها وإعطائه لوكيل الجزائر والذي بدوره سيبيعها لداي الجزائر أو باي قسنطينة حسب المرسل، كما دفع عام 1758م لعلي فريكح 13500 ريال في حق 1500 رأس بقر، ويستنتج من الأرقام السابقة أن الأعداد التي كانت ترسل للبيع في أسواق تونس كانت تقدر بالآلاف مما كان يجعل المهمة ليست بسيطة، وخاصة أن تونس كانت تتحمل ما يضيع أو يسرق³، الواضح من السعر المقبوض أن إيالة قد أرسلت عددا كبيرا من ماشية البقر إلى تونس، وأرسل ثمنه وحتى الذي ضاع عوضته الإيالة التونسية، كي لا تدخل في مناقشات مع باي قسنطينة أو داي الجزائر.

-وتورد وثيقة أخرى للوكيل علي فريكح عام 1764م وتنشيطه لتجارة الصوف في الأسواق التونسية حيث تبين التقييدات دراهم حق الصوف التي رجع بها الوكيل إلى إيالة الجزائر وقدرت بـ 12000 محبوب⁴، وعليه فإن الوكلاء ساهموا بشكل مكثف في تسويق المنتوجات الجزائرية في تونس.

¹ - الأرشف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 99 وثيقة رقم 88..

² - الأرشف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 100 وثيقة رقم 37. للمزيد من التفاصيل ينظر الملحق رقم 03

³ - عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 209

⁴ - الأرشف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 129 وثيقة رقم 114.

-ولقد تأثرت هذه التجارة بالعلائق السياسية بين الإيالتين ويذكر صاحب الإتحاف في هذا الشأن حادثة ويقول: « وفي أثناء ذلك وفد الحاج مصطفى إنقليز باي قسنطينة طريدا بعد عزله ومعه ابنه علي فأحسن الباي التونسي قبوله وأكرم نزله وأعطاه بستانا بمنوبة، ووعدته الإعادة لولايته»¹، الأمر الذي أزعج داي الجزائر وأغضبه فما نراه إلا أن يرسل جملة من ماشية البقر لكي تباع في تونس وبسعر محدد مسبقا، وكان أمره فيه نوع من الحدة حسب ابن الضياف، الواضح أن الجزائر كانت تمارس نفوذا سياسيا على تونس طيلة هذه المدة مما أثر على الجانب الاقتصادي وعاد بالنفع على خزينتها بحيث أصبحت تشكل موردا ماليا لها.

-كما يظهر لنا تقييدا آخر حول قبض الوكيل الحاج بن مسعود زكري وعلي فريكح ثمن البقر المرسول والمقدر ب 133049 ريال²، يتضح لنا من المبلغ المقبوض أن الجزائر أرسلت عددا كبيرا من ماشية البقر، ولعل سبب سكوت تونس عن هذه الظاهرة هو معاهدة 1756م التي جاءت نتيجة انتصار الداوي علي بوصبع على علي باشا تونس في حملته على الكاف عام 1756، وكان على إثرها معاهدة رضخت فيها تونس للجزائر، ولهذا نرى تزايد واستمرار بيع هذه الماشية للتسويق في تونس وبيعها بها، ولكن هذه الظاهرة بكل تأكيد ستؤثر بشكل سيئ على المنتج التونسي لا محالة.

-استمر الوكلاء في تنشيط هذا النوع من التجارة فنرى الوكيل محمد البرادعي يجلب معه عددا لا بأس من المواشي قدرت بـ 1986 رأسا من أجل تسويقها في تونس³، من المعطيات المذكورة يتضح لنا أن الوكلاء كانت تصلهم أعداد كبيرة من المواشي ما يصعب عليهم مهمة توزيعها على أغلب المواطن التونسية، إلا أنهم كانوا يقومون بمهمتهم بإمتياز ولا يتساهلون مع أي خطأ أو تصرف يعرقل مهامهم. وكانت مطالبة داي الجزائر باي تونس من جديد ببيع عدد من البقر الجزائري على الطريقة المعهودة عام 1806م القطرة التي أفاضت الكأس⁴، وخاصة أن حاكم الجزائر وباي قسنطينة هم من كانوا يضعون ثمنا للمواشي المرسله للبيع هناك فتعطل أهل البلاد عن بيع أنعامهم حتى يباع ما أتى من الجزائر أو قسنطينة، والذي يموت من تلك المواشي في الطريق تدعي رعاته أنه سرق منهم في أرض

¹ - أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 40.

² - الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 139 وثيقة رقم 02

³ - الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي 291، وثيقة 06.

⁴ - حسن العنابي، تونس عبر التاريخ من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح، ج 2، مركز

الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، د ط، تونس، 2007، ص 235.

تونس فيزداد ثمنه الضعف¹، مما يتضح لنا مما سبق أن تونس وحكامها كانوا يتقبلون ظاهرة تسويق المواشي الجزائرية في تونس على مضض.

-كما تظهر لنا وثيقة أرشيفية أخرى وإن كانت تعود للقرن 19 م ولكن الهدف منها توضيح دور الولاء في تنشيط الحركة التجارية بتونس، حيث تكشف لنا وثيقة مؤرخة عام 1821 م تخص الوكيل علي بن عاشور وجلبه 450 جملا و 100 ثورا، إضافة إلى 1000 كبشا إلى تونس من أجل بيعها في مختلف الأسواق التونسية، لكنه قبض نصف المبلغ للماشية التي بيعت ولهذا نراه يرسل الباقي التونسي يخبره بتماطل الدفع وعليه بضرورة حل المشكل²، كما أن الوكلاء كانوا يسعون إلى قضاء حوائج الرعايا الجزائريين حيث تفيدنا وثيقة مؤرخة في 1237 هـ/1822 م مبعوثة من أحمد باي قسنطينة إلى حسين باي تونس بشأن رد الدين الذي على رعايا تونسيين إلى رعايا جزائريين تأخروا في رده ولهذا طلب منهم جمع المال وإعطائه للوكيل ابن عاشور³. وكضرورة حتمية لا بد من بابات تونس ورعاياه عدم التلاعب مع حكام الجزائر ورعاياها لأن أي تصرف خاطئ يمكن أن يأخذ مجرى سياسي وتتأثر العلاقات الاقتصادية بينهما، وخاصة أن تسويق هذه الماشية في تونس يشكل مورد وغنيمة مالية للجزائر.

-الملاحظ من التقييدات الجبائية السابقة الذكر أن تسويق المواشي الجزائرية في مختلف الأسواق التونسية أصبح مثل الظاهرة خلال هذه الفترة، خاصة بعد نجاح الحملة العسكرية الجزائرية على تونس عام 1756 م والتي عقدت على إثرها مجموعة من الإلتزامات من بينها ضرورة إحترام وكلاء الجزائر في تونس، ولقد لعب الوكلاء دورا بارزا في تفعيل الحركة التجارية بين الإيالتين ووسعوا دائرة التسويق وكانوا المحرك الفعلي لهذه التجارة، ولهذا نلاحظ جليهم لأعداد كبيرة من المواشي وتوزيعها بشكل متفاوت على مختلف الأسواق التونسية، كما اتضح لنا أيضا أن الوكلاء كانوا يستقبلون أعداد كبيرة من المواشي وخاصة صنف البقر بحيث تقدر بالآلاف مما يصعب توزيعها في المجال التونسي وهذا خلال القرن 18 م، وبقي التسويق مستمرا إلى غاية بدايات القرن 19 م، وعلى غرار الأعداد الكبيرة المرسله للتسويق، هناك شيء آخر ملفت للنظر هو أن عدد المواشي تزايد بشكل كبير في عهد حمودة باشا وهو الرافض للهيمنة الجزائرية على تونس ولقد سعى منذ توليه الحكم التخلص من نفوذها الاقتصادي ومن الإمتيازات المقدمة لها في المنطقة.

¹ - أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 40.

² - الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 الوثيقة رقم 19.

³ - الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 الوثيقة رقم 64.

خاتمة:

خلاصة القول لما سبق ذكره من معطيات:

- من خلال دراستنا تبين لنا أن الجزائر سعت لأن تثمن حضورها داخل إيالة تونس من خلال وضع وكلاء بها، وهذا لضمان تسيير أمورها داخلها، وبالمقابل كانت لهم مجموعة من الإمتيازات تقدم لهم نظير أعمالهم.

- كشفت لنا التقييدات التي بين أيدينا أن الوكلاء الجزائريين في تونس كانوا بمثابة الوسيط بين حاكم الجزائر وبايات تونس، حيث حكام الجزائر يعولون عليهم في حل القضايا السياسية ومنها قضية الجنود الفارين عبر تونس وسعي الوكلاء إلى استردادهم، إضافة إلى حل القضايا الخاصة بالرعايا الجزائريين الموجودين بتونس.

- كان للوكلاء الجزائريين بتونس مكانة ونفوذ واسع داخل البلاط التونسي لدرجة التأثير على قرارات البايات التونسيين، وهذا ما برز من خلال تدخلهم وسعيهم في توقيع الهدنة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية.

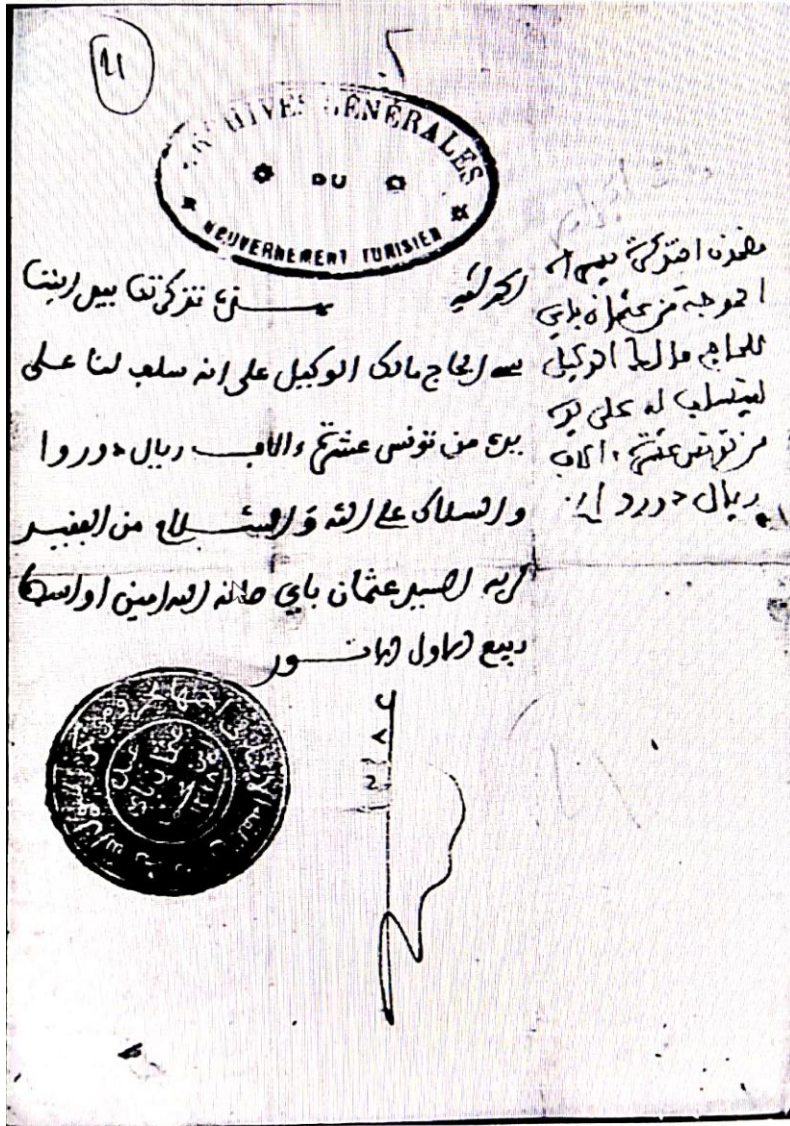
- لم تقتصر مهام الوكلاء في الجانب السياسي فقط، وإنما نشطوا الحركة التجارية أيضا، وهذا من خلال استقبال المواشي وغيرها وتوزيعها في مختلف المواطن التونسية بغرض بيعها بثمن يقرره حاكم الجزائر أو باي قسنطينة، وهذا وفق تقييدات محكمة، مع ضرورة تعويض ما يضيع أو يسرق.

- مما سبق يمكن القول ان الوثائق الأرشيفية التونسية قد وضحت لنا دور الوكلاء الجزائريين في تونس خلال القرن 18 م وأظهرت فاعليتهم ونشاطهم الدؤوب في تسيير مصالح الإيالة الجزائرية في تونس، وأنهم كانوا بمثابة المحرك الفعلي للعلاقات السياسية والتجارية بينهما خلال تلك الفترة.

إسم الوكيل	مهامهم المذكورة في الدراسة
سي الحاج مالك وكيل الجزائر في تونس	طلب منه حاكم الجزائر اقتراض مبلغ مالي قدره عشرة آلاف دورو من باي تونس عام 1218هـ/1803 (بدايات القرن 19)
الحاج علي وكيل الجزائر في تونس	مساعيه في عقد هدنة بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795م
وكيل الجزائر في تونس لم يذكر إسمه في الوثيقة الأرشيفية	مهمته استلام الجنود الفارين من إيالة الجزائر عبر إيالة تونس
مصطفى بن صابر نائب وكيل الجزائر في تونس	أرسل نائب وكيل الجزائر في تونس مصطفى بن صابر إلى وكيل الخرج يخبره بوصول سفينة حربية من أزمير إلى تونس وعلى متنها جنود متطوعين للجزائر لكن السفن الفرنسية اعترضتها على العودة لتونس
الحاج محمد القسنطيني وكيل الجزائر في تونس	ذكر في تقييد بالدفتر الجبائي أنه استلم أو قبض مبلغ يقدر بـ 10161 ريال وهذا سنة 1756م
علي فريكح وكيل الجزائر في تونس	- جلب معه 1488 رأسا من ماشية البقر لبيعها في تونس عام 1756م. - كما قبض في تقييد آخر مبلغا قدره 12000 محبوب عام 1764م
الحاج بن مسعود زكري وكيل الجزائر في تونس	ذكر في تقييد بالدفتر الجبائي أنه استلم أو قبض مبلغ يقدر بـ 133049 ريال
محمد البرادعي وكيل الجزائر في تونس	جلب معه 1986 رأسا من ماشية البقر لبيعها في تونس
علي بن عاشور وكيل الجزائر في تونس	جلب معه 450 جملا و 100 ثورا و 1000 رأسا من ماشية الكباش لبيعها في تونس كما أسندت له مهمة حل مشكل متعلق بقضية الديون تخص رعايا جزائريين (بدايات القرن 19)

الملحق رقم 02: مراسلة من عثمان داي الجزائر إلى وكيلها بتونس سي الحاج يطلب منه اقتراض مبلغ مالي من باي تونس⁽¹⁾ :

وكلاء الجزائر ودورهم في تفعيل الحركة السياسية والتجارية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18 م على ضوء وثائق الأرشيف الوطني التونسي



سلسلة التاريخية الصندوق : 223 الملف : 4

¹ - الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 04.

ملحق رقم 03: تقييد به بيان عدد البقر الذي قدم به الوكيل علي فريخ من الجزائر وتفرق على الأوطان التونسية وقام ببيعها بعد أواسط محرم الحرام عام 1758 م⁽¹⁾ :

¹- أ.الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 100 وثيقة رقم 37

قائمة المصادر والمراجع:

-الأرشفيف الوطني التونسي:

1. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 64.
2. لأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 58.

وكلاء الجزائر ودورهم في تفعيل الحركة السياسية والتجارية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18 م على ضوء وثائق الأرشيف الوطني التونسي

3. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 04.
4. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 ملف 384، وثيقة رقم 55.
5. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 19.
6. الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223 الملف 384 وثيقة رقم 64.
7. الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 99 وثيقة رقم 88..
8. الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 100 وثيقة رقم 37.
9. الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 129 وثيقة رقم 114.
10. الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 139 وثيقة رقم 02.
11. الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي 291، وثيقة 06.
12. الأرشيف الوطني التونسي. الدفتر الجبائي رقم 2144 وثيقة 201.

-المصادر المكتوبة:

1. أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، مروتع: أحمد الطويلي، ج3، الدار التونسية للنشر، د ط، تونس، 1979.
2. حمدان خوجة، المرأة، تق وتنع: محمد العربي الزيري، منشورات ANEP، د ط، الجزائر، د.س.
3. كائكرت، مذكرات أسير الداوي كائكرت قنصل أمريكا في المغرب ، تر: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1982.

-المراجع:

1. ألفونس روسو، الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر ، تروتق: الوافي عبد الكريم، منشورات جامعة قاريونس، ط1، ليبيا، 1992.
2. حسن العنابي، تونس عبر التاريخ من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح ، ج2، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، د ط، تونس، 2007.
3. عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين حكام الجزائر وتونس في القرن 18 م- 12هـ، دار الأمل للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2017.

-الرسائل الجامعية:

1. محيدب حبيبة، العلاقات التجارية بين إياطي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2015-2016.

المقالات:

1. مایسة حراش وقذور عبد المجید، "وکلاء الجزائر في مدن الأناضول خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق الأرشيفية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، مج08، ع1، مارس2021.
 2. سيدي أحمد بن نعماني، " وظيفة وكيل الجزائر لدى الدولة العثمانية وبعض إيلاتها من خلال بعض وثائق الرصيديين العثمانيين الموجودين في الجزائر" ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، جامعة الجزائر مج1، ع1، جانفي 2013.
 3. صرهودة يوسف، "وكلاء إيالة الجزائر في أزمنه أواخر الحكم العثماني دراسة في الأدوار والمهام"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 (الجزائر)، مج21، ع2، ديسمبر2020.
- القواميس والموسوعات:
1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، د ط، القاهرة، د.س.